

من الفلسطينيين ، يتألفون من هؤلاء الذين « شردوا من الضفة الغربية وغزة في ١٩٦٧ » . وأخيرا يشير بصورة غير دقيقة الى « مشكلة اللاجئين » . ( الا انه تجدر الاشارة الى ان اطار كامب ديفيد لا يشير على الاطلاق الى ثلاث فئات اخرى : الفلسطينيين الذين شردوا او طردوا من الضفة الغربية وغزة منذ ١٩٦٧ ، والفلسطينيين الذين شردوا في ١٩٤٨ ولكنهم لم يسجلوا انفسهم مع الاونروا « كلاجئين » ، والفلسطينيين في اسرائيل ) .

بيد ان الفوارق بين الجماعات الفلسطينية المختلفة لم تطرح فقط من اجل الغاية الاجرائية لتقديم صيغ ملائمة لمعالجة كل جماعة وفقا لوضعها الحالي المميز . بل على العكس : ان مؤتمر كامب ديفيد قد « عينوا » لكل من هذه الجماعات مصيرا منفصلا ومميزا .

وهكذا سيصار الى انهاء وحدة الشعب الفلسطيني ، بصورة تامة ودائمة ، بموجب اتفاقي كامب ديفيد .

ان تمزق الشعب الفلسطيني - الذي هو بحد ذاته عارض من اعراض مأساته - قد حول في كامب ديفيد الى ميزة بارزة دائمة من مزايا الحل المصري - الاسرائيلي - الاميريكي للمشكلة الفلسطينية .

٣ - « تسوية مفروضة » : تتصف صيغة كامب ديفيد الفلسطينية بجميع العلامات المميزة « لتسوية مفروضة » ، وهو مفهوم سبق ان عارضته كل من اسرائيل والولايات المتحدة .

ان جميع القرارات الاساسية - سواء منها القرارات الواضحة - المتعلقة بالاجراءات التي ستتبع في السعي الى حلول او القرارات الضمنية المتعلقة بطبيعة تلك الحلول - قد اتخذت في كامب ديفيد في غياب ممثلين فلسطينيين ، ودون احترام الرغبات المعروفة للشعب الفلسطيني وحقوقه المعترف بها كونيا . اذن فان الشعب الفلسطيني يواجه الآن من جديد - كما ووجه في مناسبات عدة خلال الاعوام الستين الماضية - بقرارات جوهرية حول مصيره دون مشاركته او معرفته او موافقته . ومن هذه الناحية ايضا ، فإن ما كان حتى الآن عارضا من اعراض المأساة الفلسطينية جعل في كامب ديفيد ميزة دائمة من مميزات « الانقاذ » الفلسطيني المزعوم . وسيدخل اطار كامب ديفيد تاريخ فلسطين جنبا الى جنب مع وعد بلفور ، وانتداب عصبة الامم ، وتوصية التقسيم الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة وقرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ ، وجميعها تعاملت مع الفلسطينيين « كأشياء » ، وتجاهلت حقوقهم التي لا يمكن تحويلها ، وتجاهلت مطامحهم المعروفة .

ومن هذه الناحية يجب ان نتذكر ان الرئيس السادات نفسه هو الذي اعلن في